

٥/٧

٢

بسم الله الرحمن الرحيم

(١٢٥)

السيد الفاضل رئيس مجلس الأمة المحترم
تحية طيبة .. وبعد ،

نرجو التكرم بعرض الاقتراح بمشروع القانون المرفق على المجلس
في شأن تعديل جداول مرتبات الموظفين المدنيين والمسكرين
وتعديل بعض أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مشاري جاسم المنجری - احمد السعدون - جاسم المـون

محمد المرشد - خالد الوسمي

١٩٨١/١٠/م

مشروع

قانون في شأن تعديل جداول مرتبات الموظفين المدنيين
والعسكريين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام
الخدمة المدنية

بعد الديباجة

مادة (١)

يستبدل الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون بالجدول الملحق بنظام الخدمة المدنية المشار إليه ، كما يستبدل الجدول رقم (٢) ، (٣) الملحقين بهذا القانون بالجدولين المرافقين للمرسوم بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٩ المشار إليه بشأن استبدال جداول المرتبات الخاصة بالجيش والشرطة ، ويستبدل الجدول رقم (٤) الملحق بهذا القانون بالجدول الملحق بالمرسوم الصادر في ١ رمضان ١٣٩٩ هـ الموافق ٢٤ يوليو ١٩٧٩ م والخاص بوظائف ومرتبات أعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي .

مادة (٢)

يمنح أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم زيادة لا تقل عن ٢٠ ٪ من معاشاتهم . وذلك وفقاً للقواعد والشروط التي يقررها مجلس إدارة المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية .

مادة (٣)

- تمنح كل سنتين من تاريخ العمل بهذا القانون زيادة في المرتبات والمعاشات التقاعدية وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء على ضوء زيادة نفقات المعيشة التي تقررها اللجنة التي يصدر بتشكيلها قرار من وزير التخطيط ، وذلك للغات التالية :
- أ - الموظفون في الجهات الحكومية التي يمسرى عليها أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية .
 - ب - الموظفون في الجهات التي تنظم شؤون الخدمة فيها قوانين خاصة .
 - ج - العسكريون من رجال الجيش والشرطة والحرس الوطني .
 - د - أصحاب المعاشات أو المستحقون عنهم .

مادة (٤)

يلغى البنودان ٣ ، ٤ من المادة (١٢) من قانون الخدمة المدنية المشار اليه وتستبدل بمبارتي " مجموعة الوظائف الحرفية " و " مجموعة وظائف الخدمات " الواردتين في قانون ونظام الخدمة المدنية وغيرهما من القوانين واللوائح عبارة " مجموعة الوظائف العامة " .

مادة (٥)

ينقل الموظفون الكويتيون الشاغلون لوظائف في مجموعات الوظائف القيادية والعامة والحرفية والخدمات وقت العمل بهذا القانون الى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون وذلك طبقا للقواعد والاحكام التي يقررها مجلس الخدمة المدنية .

أما الموظفون غير الكويتيين فتسرى عليهم أحكام المواد التالية .

مادة (٦)

تنهى العقود المبرمة حاليا مع الموظفين غير الكويتيين ويبرم معهم بدلا منها العقد الملحق بهذا القانون وذلك من تاريخ العمل به ويحتفظ لمن يكون له حقوق في عقده الحالي غير منصوص عليها في العقد الملحق بهذا القانون بهذه الحقوق وذلك باضافة بند خاص بها .

ولا يجوز للجهة الحكومية اجراء أى تعديل أو اضافة في بنود العقد الا بعد موافقة ديوان الموظفين .

وتدمج في المرتب كافة البدلات والعلاوات فيما عدا تلك التي تكون مقررة تبعاً لمكان العمل او التي تتغير تبعاً لظروفه وذلك وفقا لما يقرره ديوان الموظفين .

مادة (٧)

يكون تعيين غير الكويتيين بعد العمل بهذا القانون وفقا للاحكام والقواعد التي يضعها مجلس الخدمة المدنية ،

ويحدد في العقد المرتب المستحق وفقا لاحكام الفقرة السابقة شاملا كافة البدلات والعلاوات وذلك مع مراعاة احكام الفقرة الثانية من المادة السابقة .

جدول الدرجات والمرتبات الشهرية

للموظفين في الجهات الحكومية

(١)

المجموعة / الدرجة	المرتب الشهري		العلاوة الدورية السنوية		المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء في الدرجة
	أول المربوط	آخر المربوط	قيمتها	عددتها	
مجموعة الوظائف القيادية :					
متسازة		١١٠٠			
وكيل وزارة		١٠٠٠			
وكيل وزارة مساعد		٩٠٠			
مجموعة الوظائف العامة :					
الدرجة	٢٨	٢٧	٢٦	٢٥	٢٤
"	٢٣	٢٢	٢١	٢٠	١٩
"	٢٢	٢١	٢٠	١٩	١٨
"	٢١	٢٠	١٩	١٨	١٧
"	٢٠	١٩	١٨	١٧	١٦
"	١٩	١٨	١٧	١٦	١٥
"	١٨	١٧	١٦	١٥	١٤
"	١٧	١٦	١٥	١٤	١٣
"	١٦	١٥	١٤	١٣	١٢
"	١٥	١٤	١٣	١٢	١١
"	١٤	١٣	١٢	١١	١٠
"	١٣	١٢	١١	١٠	٩
"	١٢	١١	١٠	٩	٨
"	١١	١٠	٩	٨	٧
"	١٠	٩	٨	٧	٦
"	٩	٨	٧	٦	٥
"	٨	٧	٦	٥	٤
"	٧	٦	٥	٤	٣
"	٦	٥	٤	٣	٢
"	٥	٤	٣	٢	١
"	٤	٣	٢	١	٠

جدول الرتب والمرتبات الشهرية

لرجال الجيش

(٢)

الرتبة	المرتب الشهرى		العلاوة الدورية السنوية		المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء فى الرتبة
	أول المربوط	آخر المربوط	قيمتها	عددتها	
<u>الضباط</u>					
مشير	١٢٧٠				
فريق	١١٥٠				
لواء	٩٩٠	١٠٥٠	٣٠	٢	—
عميد	٨٨٠	٩٤٠	٣٠	٢	—
عقيد	٧٢٥	٨٠٠	٢٥	٣	أربع سنوات
مقدم	٦٠٠	٦٧٥	٢٥	٣	“
رائد	٥٢٥	٥٧٥	٢٥	٢	ثلاث سنوات
نقيب	٤٤٠	٥٠٠	٢٠	٣	“
ملازم أول	٣٦٠	٤٢٠	٢٠	٣	“
ملازم	٣٢٠	٣٤٠	٢٠	١	سنتين
<u>ضباط الصف والأفراد</u>					
وكيل أول	٣٢١	٤٥١	٨	١٥	—
وكيل	٣٠٣	٣٢٤	٧	٣	ثلاث سنوات
رقيب أول	٢٧٥	٢٩٦	٧	٣	“
رقيب	٢٥١	٢٦٩	٦	٣	“
عريف	٢٢١	٢٤٥	٦	٤	“
وكيل عريف	١٩٦	٢١٦	٥	٤	“
جندى	١٨٠	١٩٢	٤	٣	“
<u>المهنيون</u>					
درجة أولى	٢١٢	٢٣٣	٧	٣	—
درجة ثانية	١٨٨	٢٠٦	٦	٣	ثلاث سنوات
درجة ثالثة	١٥٨	١٨٣	٥	٥	“
درجة رابعة	١٣٤	١٥٤	٤	٥	“
درجة خامسة	١١٠	١٣٠	٤	٥	“

جدول الترتيب والمرتبات الشهرية

لرجال قوة الشرطة

(٣)

المرتبة	المرتب الشهري		العلاوة الدورية السنوية		المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء في المرتبة
	أول المربوط	آخر المربوط	قيمتها	عددتها	
<u>الضباط</u>					
لواء	٩٩٠	١٠٥٠	٣٠	٢	—
عميد	٨٨٠	٩٤٠	٣٠	٢	—
عقيد	٧٢٥	٨٠٠	٢٥	٣	أربع سنوات
مقدم	٦٠٠	٦٧٥	٢٥	٣	"
رائد	٥٢٥	٥٧٥	٢٥	٢	ثلاث سنوات
نقيب	٤٤٠	٥٠٠	٢٠	٣	"
ملازم أول	٣٦٠	٤٢٠	٢٠	٣	"
ملازم	٣٢٠	٣٤٠	٢٠	١	سنتين
<u>ضباط الصف والأفراد</u>					
رئيس عرفاء	٢٧٣	٣٩٣	٨	١٥	—
عريف	٢٣٦	٢٦٦	٦	٥	ثلاث سنوات
وكيل عريف	٢٠٥	٢٣٠	٥	٥	"
شرطي	١٨٠	٢٠٠	٤	٥	"
خفير	١٢٠	١٦٠	٤	١٠	—
<u>المهنيون</u>					
درجة أولى	٢١٢	٢٣٣	٧	٣	—
درجة ثانية	١٨٨	٢٠٦	٦	٣	ثلاث سنوات
درجة ثالثة	١٥٨	١٨٣	٥	٥	"
درجة رابعة	١٣٤	١٥٤	٤	٥	"
درجة خامسة	١١٠	١٣٠	٤	٥	"

جدول الوظائف والمرتبات الشهرية

لأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي

(٤)

الوظيفة	المرتب الشهرى		العلاوة الدورية		المدة اللازمة كحد أدنى للبقاء فى الوظيفة
	أول المربوط	آخر المربوط	قيمتها	عدد ها	
سفير فوق العادة ومفوض	١٠٠٠		—	—	—
مندوب فوق العادة ووزير مفوض أو قنصل عام	٩٠٠		—	—	—
قائم بالأعمال أو مستشار أو قنصل من الدرجة الأولى	٤٧٠	٨٢٠	٢٠) ١٥)	١٠ ١٠	—
سكرتير أول أو قنصل من الدرجة الثانية	٤١٠	٤٧٠	١٢	٥	سنتان
سكرتير ثان أو نائب قنصل	٣٥٠	٤١٠	١٢	٥	سنتان
سكرتير ثالث أو سكرتير قنصلية أو ملحق	٣٠٠	٣٥٠	١٠	٥	سنتان

(عقد تعيين غير الكويتيين)

الموافق
انذ في يوم
قد تم الاتفاق بين حكومة دولة الكويت النائب عنها
وسين السيد /
طرف أول
طرف ثان

على ما يأتي :

أولا : يقبل الطرف الاول تعيين الطرف الثاني بوزارة
بصفة
مؤقتة بمرتب شهري شامل قدره
بصرف في نهاية كل شهر
للقيام به
والاعمال الاخرى التي يكلفه بها الطرف الاول .

ثانيا : مدة هذا العقد تبدأ من
وتنتهي في
ما لم ينته قبل ذلك لأحد الأسباب المذكورة في هذا العقد .

وتعتبر السنة الاولى فترة تجربة يجوز لكل من الطرفين إنهاء العقد خلالها .

ثالثا : اذا لم يخطر أحد الطرفين الطرف الآخر بعدم رغبته في امتداد هذا
العقد قبل انتهائه بشهر على الأقل اعتبر العقد مستدا لمدة سنة تتجدد
لمدد ماثلة .

رابعا : يستحق الطرف الثاني اجازة دورية مقدارها ثلاثين يوما في السنة ولا يجوز
له الانتفاع بها قبل مضي ستة شهور على نفاذ العقد وجوز له تجميع
المستحق له من هذه الاجازة عن سنتين وذلك بالاضافة الى السنة الجارية .

خامسا : يستحق الطرف الثاني مكافأة نهاية خدمة مقدارها ٨٪ من مرتبه السنوي
عن كل سنة من سنوات خدمته الفعلية الخمس الاولى و ١٢٪ من هذا
المرتب عن كل سنة ما زاد على ذلك بحيث لا يستحق مكافأة نهاية خدمة
عما يزيد على ثلاثين سنة خدمة .

وتحسب مدة الخدمة من تاريخ ابرام هذا العقد ما لم تكن للطرف الثاني
مدة خدمة سابقة يستحق عنها مكافأة وفقا لاحكام العقد الذي كان مبرما
معه فتحسب المكافأة عن المدة السابقة على أساس آخر مرتب وصل اليه
ووفقا لاحكام المنصوص عليها في عقد وتحتسب المكافأة عن المدة التالية لابرام
هذا العقد وفقا لاحكام الفقرة السابقة ولا تصرف المكافأة عن المدتين الا عند
انتهاء الخدمة .

سادسا : للطرف الثاني اجازة مرضية تقررها الهيئة الطبية التي يعينها الطرف الاول بحيث لا يزيد مجموعها على شهرين بمرتب كامل وشهرين آخرين بنصف مرتب فاذا انقضت هذه المدة دون أن يكون الطرف الثاني لاثقا صحيا لاستئناف عمله اعتبر العقد منتهيا ، ولا يجوز انتهاء العقد قبل انقضاء هذه المدة الا بموافقة الطرف الثاني ما لم يكن قد انتهى قبل ذلك لأحد الاسباب الاخرى المنصوص عليها في هذا العقد .

سابعا : اذا أغل الطرف الثاني بواجبات وظيفته ، جاز للطرف الاول انذاره أو . . الخصم من مرتبه بما لا يجاوز نصف مرتبه الشهري فاذا كان الاخلال خطيرا أو اذا عاد الطرف الثاني الى ارتكاب ما سبق مجازاته من أجله ، جاز للطرف الاول فسخ العقد بنفي تنبيه سابق .

ثامنا : اذا فسخ العقد وفقا لاحكام البند سابعا جاز للطرف الاول حرمان الطرف الثاني مما لا يقل عن ١٠ ٪ ولا يزيد على ٥٠ ٪ من مكافأة نهاية الخدمة المستحقة له .

تاسعا : في حالة وفاة الطرف الثاني أثناء سريان العقد يمنح الطرف الاول أفراد أسرته الذين يعينهم مرتب ثلاثة أشهر .

عاشرا : لكل من الطرفين انتهاء العقد بعد انذار الطرف الاخر بمدة لا تقل عن ثلاثة أشهر .

حادي عشر : تكرر هذا العقد من ثلاث نسخ احداها بيد الطرف الثاني .

الطرف الثاني

الطرف الأول

المذكرة التفسيرية

لمشروع قانون فى شأن تعديل جداول مرتبات الموظفين
المدنيين والعسكريين وتعديل بعض أحكام قانون ونظام

الخدمة المدنية

ان نفقات المعيشة تتزايد بصورة تدعو الى اعادة النظر من وقت الى آخر فى المرتبات والمعاشات حتى تتلاءم مع الارتفاع المضطرد فى الاسعار ، وقد رأى فى مشروع القانون المرافق تحقيق ذلك من ناحيتين : الاولى زيادة المرتبات والمعاشات زيادة مباشرة بتعديل جداول المرتبات المعمول بها حالياً للمدنيين والعسكريين والثانية : بمراجعة نفقات المعيشة والربط بينها وبين المرتبات والاجر بصورة تلقائية كل سنتين وفقاً للقواعد التى تضمنها مشروع القانون المرافق .

كما أن قانون الخدمة المدنية لم يقض على التفرقة القائمة بين الموظف والمستخدم والعامل قضاءً كاملاً فقد تضمن الجدول الملحق بنظام الخدمة المدنية مجموعات الوظائف المختلفة (قيادية وعامة وحرفية وخدمات) لذلك واستكمالاً لما استهدفه قانون الخدمة المدنية فان مشروع القانون المرافق قد جعل الموظفين بجميع فئاتهم ينتظمون فى جدول واحد للدرجات ، تختلف عن الدرجات التى يتضمنها الجدول الملحق بنظام الخدمة المدنية حيث بدأت درجات مجموعة الوظائف العامة بالدرجة (١٦) وتنتهى بالدرجة (٢٨) وذلك لتسهيل عملية دمج درجات مجموعتى الوظائف الحرفية والخدمات فى درجات مجموعة الوظائف العامة ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى حتى يترك المجال لمجلس الخدمة المدنية عند تقييم الوظائف المختلفة أن يحدد الدرجات التى تتناسب مع الوظائف التى يتم تقييمها .

كما أن ترتيب درجات الجدول على هذا النحو يفيد فى عدم الربط بين الدرجات الجديدة والدرجات التى يتم نقل الموظفين منها وكذلك سهولة اضافة درجات أخرى فى أعلى السلم كلما دعت الحاجة الى ذلك دون اللجوء الى تغيير الجدول من آن لآخر أو اضافة مسميات لا تنسجم مع مسميات باقى درجات الجدول مثلما تم بالنسبة للجدول الحالى حيث اضيفت الدرجة أ ، ب الى درجات الجدول التى تبدأ بالدرجة الأولى وتنتهى بالثانية .

كما أن مشروع القانون المرافق قد أخرج غير الكويتيين من تطبيق أحكام قانون ونظام الخدمة المدنية بأن جعل علاقتهم الوظيفية خاضعة لأحكام العقد الملحق بمشروع القانون المرافق .

* * *

وعلى ضوء ما تقدم من عموميات أعد مشروع القانون المرافق فنصت المادة الأولى منه على أن تستبدل بجدول مرتبات الموظفين المدنيين ورجال الجيش والشرطة وأعضاء السلكين الدبلوماسي والقنصلي الجداول الملحقة به والتي زيدت فيها مرتبات هؤلاء جميعاً .

ونصت المادة الثانية على زيادة معاشات أصحاب المعاشات أو المستحقين عنهم على ضوء الزيادة التي لحقت بالمرتبات في الجداول المشار إليها .

ولتحقيق الربط بين مستوى الاجور ونفقة المعيشة وللمواجهة ما قد يطرأ على هذه النفقات من ارتفاع فقد نصت المادة الثالثة من مشروع القانون المرافق على أن تمنح زيادة في المرتبات والمعاشات التقاعدية كل سنتين من تاريخ العمل بهذا المشروع وفقاً لما يقرره مجلس الوزراء على ضوء الزيادة في نفقات المعيشة التي تقررها لجنة مختصة يصدر بتشكيلها قرار من وزير التخطيط - وبذلك ترك مشروع القانون المجال لمجلس الوزراء أن يحدد مقدار هذه الزيادة وما إذا كانت تصرف كعلاوة مستقلة عن المرتبات الأساسية أو زيادة مباشرة في هذه المرتبات .

أما المادة الرابعة فقد نصت على إلغاء البندين ٣ ، ٤ من المادة (١٢) من قانون الخدمة المدنية وكذلك على استبدال عبارتي "مجموعة الوظائف الحرفية" و "مجموعة وظائف الخدمات" بمباراة "مجموعة الوظائف العامة" وذلك حتى يتحقق القضاء على التفرقة بين فئات الموظفين والمستخدمين والحرفيين قضاءً كاملاً وانسجاماً مع الجدول الملحق بمشروع القانون .

وقد استتبع ذلك نقل الموظفين الكويتيين الشاغلين لوظائف المجموعات التي نص قانون ونظام الخدمة المدنية عليها الى الجدول رقم (١) الملحق بمشروع القانون المرافق على أن يتم هذا النقل وفقاً للقواعد والأحكام التي يضعها مجلس الخدمة المدنية .

أما الموظفون غير الكويتيين فانهم لا ينقلون الى درجات هذا الجدول بل يبرم معهم العقد الملحق بمشروع القانون المرافق وذلك حتى يخرجوا من نطاق تطبيق أحكام قانون

ونظام الخدمة ، ويخضعون في علاقاتهم الوظيفية بالجهات التي يعملون بها لاحكام هذا المقدر ون غيره وهذا مانصت عليه المادة (٦) من المشروع.

ونصت المادة (٧) على أن يكون تعيين غير الكويتيين بعد العمل بهذا المشروع وفقا للاحكام والقواعد التي يضعها مجلس الخدمة المدنية وأجازت المادة (٨) منح الموظف غير الكويتي عند تجديد عقده زيادة في المرتب قدرها ٤٪ لتكون بديلا عن العلاوات الدورية التي ينص عليها قانون ونظام الخدمة المدنية والتي لم تعد مطبقة على غير الكويتيين .

ونصت المادة (٩) على زيادة مرتبات الموظفين غير الكويتيين بنسبة ١٠٪ من مجموع المرتب والبدلات والعلاوات بحيث لا تقل عن عشرين دينارا ولا تتجاوز الاربعين اسوة بالزيادة التي لحقت بزملائهم الكويتيين.

ونصت المادة (١٠) من مشروع القانون المرافق على اخلاء الدرجات المالية التي يشغلها حاليا الموظفون غير الكويتيين وتحويل اعتماداتها المالية الى اعتماد اجمالي بكل جهة حكومية للصرف منه على المقدر التي ستبرم مع غير الكويتيين طبقا لاحكام المشروع.

وحتى تكون هناك فسحة من الوقت لتنفيذ احكام هذا المشروع فقد نصت المادة (١٢) منه على أن يعمل به من أول الشهر التالي لانقضاء ثلاثة شهور على تاريخ نشره في الجريدة الرسمية أما الفروق المالية المترتبة على زيادة المرتبات فتصرف من أول الشهر التالي لنشره بالنسبة للموجودين في الخدمة في هذا التاريخ أو من تاريخ التعيين لمن يعين بعد ذلك .

